إدارة التغيير

لم يعد مفهوم إدارة التغيير بعيدًا عن إدراك المسؤولين التنفيذيين في الحكومات والمؤسسات العربية العامة والخاصة، فقد بدأت المنطقة تعي جيدًا أهمية التغيير؛ في إطار سياسة الانفتاح على العالم، والوفاء بمتطلبات العولمة التي اختارت المنطقة أن تكون جزءًا منها.

وقد حبانا الله -نحن في ليبيا- بواحد من أهم خبراء استراتيجيات التغيير المستقبلي، وهو الأستاذ الدكتور محمود جبريل، الذي كنا نقتبس من دراساته وتحليلاته ونستعين بها في عملنا في السنوات الماضية بمنظمة العمل العربية، وكذلك على المستوى الشخصي في المحاضرات والندوات التي كنت أسهم فيها بمختلف الأقطار العربية، وبالتالي فعلينا أن نستفيد منه، ونمكنه من إجراء البحوث والدراسات التي تمكنه ومن معه من خبراء وطنيين وعرب وأجانب؛ مِن وضع استراتيجية إدارة التغيير الليبية.

إذ إن المنطقة العربية تشهد تحولا كبيرًا وسريعًا نحو تحديث أسلوب إدارة المؤسسات الحكومية والخاصة، وقد قدر الخبراء حجم إنفاق دول المنطقة سواء في الدوائر الحكومية أو شركات القطاع العام

والخاص؛ بحوالي عشرين بليون دولار خلال العامين الماضيين، وكان الدافع إلى ذلك الوصول إلى تغيير وتحديث أساليب العمل الإداري وتحديث المؤسسات والشركات.

وفي رأيي فإن هناك عوامل أخرى كانت وراء الاتجاه إلى هذا التغيير، لعل أهمها وأبرزها: بروز قيادات سياسية شابة راغبة في التحديث والتطوير والتغيير في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها جل دول المنطقة الآن بدون استثناء؛ وذلك في إطار التزاماتها مع منظمة التجارة العالمية «الغات» وغيرها من التكتلات الإقليمية.

وفي تصوري فإن القيادات السياسية العليا في المنطقة العربية بدأت تعي أهمية التعاون مع القطاع الخاص لإحداث تغيير في المؤسسات التي أصبحت تستقطب كوادر جديدة في الجهاز الرسمي للدول العربية. وعلى الرغم من أن المنطقة تشهد مرحلة تاريخية في تبني سياسة التغيير، فإن بعض الدول العربية تريد أن تستبق المراحل المنهجية السليمة لإتمامه على أرض الواقع؛ مما قد يحدث ربكة وسوء تنفيذ وتحديات تكون نتائجها غير مضمونة للقيادات السياسية في هذه الدول.

إن العمل بسرعة لإحداث التغيير لابد أن يكون منظمًا ويعطي لكل مشروع تغييريّ وقته الكافي، لأن السرعة تكون بمضاعفة الجهد وليس بالإقلال من منهجية برامج التغير؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إحداث تغيير اسمي أو شكلي في المواعيد المرسومة، بعدها تنتكس البرامج انتكاسة كبيرة يكون رد فعلها سيئًا على المجتمع وقياداته، وهذا لا ينطبق على أساليب إدارة التغيير في الإدارة فقط، بل أيضًا في كل برامج التنمية التي تستهدف التغيير إلى الأفضل..

ولعل أهم ما يواجه المشرفين على شؤون التغيير؛ وقوف أصحاب العقليات القديمة ضد التغيير؛ لأن هؤلاء يتمسكون بالأسلوب القديم في الإدارة، ولم يعملوا على تطوير أنفسهم، وبالتالي سيفقدون مواقعهم، فالمسألة في الواقع إنما هي دفاع عن مواقع ومصالح فردية وليست مصلحة مجتمع.

وبلادنا في هذا المجال تحتاج إلى كوادر مؤهلة لإحداث التغيير، كما تحتاج إلى وقت كافٍ لتثقيف المواطنين وتدريبهم على الأساليب الجديدة للإدارة الحديثة؛ حتى لا تضطر المؤسسات الرسمية لاستقطاب كفاءات من الخارج لتنفيذ هذا التغيير، ولكن من الممكن الاستعانة بخبراء أجانب للتدريب، أو لوضع البرامج، كما يمكن أن نشجع على فتح مراكز خاصة بمساعدة رسمية لتكون حلقة وصل

للتعامل مع الحكومة الإلكترونية نيابة عن المواطنين غير القادرين مثلاً، بمعنى آخر: يتم منح بعض الشباب تراخيص لمراكز خدمات يرجع إليها المواطنون بوثائقهم لإتمام الإجراءات اللازمة، ومن هنا نكون قد فتحنا فرص عمل للشباب، وتجاوزنا تخوفنا من عدم فهم الموطنين لهذا الأسلوب الإداري الجديد.

ونؤكد هنا أن إدارة التغيير باتت من أهم نطاقات العمل الأساسية التي لا غنى عنها في أي مشروع أو برنامج اقتصادي، وهذه الإدارة تتطلب موظفين ملتزمين بالوقت والنظام التزامًا كاملا مهما كانت مراتبهم الوظيفية.

إننا ندرك أهمية إدارة التغيير؛ لكن يلزمنا مزيد من التركيز في التنفيذ، وأيضًا يجب أن ننفذ المبادرات في وقت أقل على نحو كامل ومتقن، كما يجب التصدي إلى محاولات الالتفاف على برامج إدارة التغيير؛ لأن كثيرًا من التجارب التي أجريت عليها وأثبتتها الدراسات كذلك تؤكد أن المقاومة الداخلية لا تزال تعيق برامج التغيير، خاصة من قبل موظفي الصفوف الأمامية؛ لأنهم في العادة أكثر ميلا للتأثير السلبي الناتج عن التغيير؛ وتشير هذه الدراسات إلى أن واحدا من كل اثنين من الموظفين يعارض أساليب إدارة التغيير مقابل واحد من أربعة من القيادات العليا.

ومن أجل التدليل على أن الاعتراض على التغيير شيء طبيعي، فإن الدراسات التاريخية قد بينت أن الإدارة العليا في شمال أمريكا كانت أقل مقاومة للتغيير مقارنة بمثيلاتها في أوربا والشرق الأوسط، بينما سجلت الإدارة الوسطى في أوروبا أعلى مستويات مقاومة التغيير في العالم.

وفي تصوري يمكن أن ننظم إلى جانب الدورات التدريبية ندواتٍ يشارك فيها الموظفون من كل القطاعات والمواطنون؛ ليتفهم الخبراء طبيعة المجتمع الليبي قبل أن يضعوا أي مشروع لإدارة التغيير في ليبيا ومدى انعكاسات التعامل بين الإدارة والمواطن؛ لأن إدارتنا في الحقيقة ظلت مدة طويلة تتعامل مع المواطن من منظور الشك في كل ما يقدمه من مستندات، والمواطن أصبح لا يثق بإجراءات الإدارة، ومن هنا فإن مطلب المشاركة الجماعية لمقدمي الخدمات والمستفيدين في نقاش كامل للإجراءات الإدارية قبل تنفيذ برامج التغيير فيها سيكون مهما جدًّا للوصول إلى إدارة تغيير واقعية، وليست خيالية. بمعنى آخر: إذا أردنا أن نحدث إدارة تغيير متطورة في الضمان الاجتماعي -على سبيل المثال- فعلينا أن نستعرض اللوائح والتشريعات السارية والنماذج المستعملة لتنفيذها، ونسمع رأي المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي والمستفيدين منه مثل: أصحاب

المعاشات والموظفين بالضمان والخبراء وأصحاب الأعمال والعمال والمواطنين، مع الإلمام بإجراءات الجهات ذات العلاقة، على أن يستهدف التغيير تسهيل الإجراءات وترسيخ مبدأ الثقة مع ضمان عدم حدوث اختراقات.

وفى الختام أضرب مثلاً على الالتفاف على التغيير: عندما صدر كتيب العائلة كان يستهدف إنهاء سلسلة من الشهادات مثل: شهادة الميلاد، وشهادة الوضع العائلي، وشهادة الحالة الاجتماعية، وغيرها، وأتذكر أن اللجنة الشعبية العامة عممت منشورًا إداريًا مرفقا به نموذج ليقوم المواطن بتعبئته، يشهد فيه عن ميلاده وفقًا لكتيب العائلة، ويصدق عليه الموظف في الجهة الطالبة للشهادة بعد إطلاعه على أصل الكتيب، وتنتهي بهذا إجراءات شهادة الميلاد، ولم ينفذ ذلك، فبدأ التنفيذ بتصوير الكتيب، ثم اكتشفنا التزوير، فرجعنا إلى السجل المدني لنحضر شهادات إدارية من كتيب العائلة، وكانت تلك الشهادات قبل كتيب العائلة تصدر من الملف، الآن يقوم الموظف بنسخها من الكتيب، ورجعنا إلى الطوابير أمام السجل المدني، ولا حول ولا قوة إلا بالله...

هشاشة المجتمع المدني العربي

في البداية يجب أن نؤكد على حقيقة أثبتتها جميع الدراسات والتجارب الإنسانية، وهي أنه لا إصلاح بدون مجتمع مدني قوي تتمكن من خلاله القوى الاجتماعية من التعبير عن ذاتها، بل يمكن لي أن أقول جازمًا: إن وجود مجتمع مدني قوي هو المحور الذي يدور حوله كل الإصلاح في أي مجتمع.

فهناك اليوم نوع من الاتفاق بين الباحثين والدارسين على أن المجتمع يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية، أو ثلاث دوائر متداخلة، كل منها مهم في حد ذاته، وعلى العلاقة بين هذه القطاعات الثلاثة تعتمد حيوية المجتمع وتنميته واستقراره ورفاهيته.. هذه القطاعات الثلاثة هي:

- السلطة السياسية «الدولة».
- السوق وحركة الاقتصاد.
- والقطاع الثالث هو المعروف كلاسيكيًا بـ: «المجتمع المدني».

والحقيقة أنه ليس هناك من مفهوم تعددت معانيه واستخداماته أكثر من مفهوم المجتمع المدني.. فتارة يُستخدم أيديولوجيًا للتعبير عن طموحات القوى التي تقف خارج السلطة السياسية، أو لوصف

حالة معينة في العلاقة بين الدولة أو السلطة السياسية من جهة، وبين المجتمع من جهة أخرى، وتارة يستخدم منهجيًا كأداة تحليل سياسية واجتماعية، لسبر غور العلاقة بين الدولة والمجتمع، سواء في تحليل حالة ملموسة أو التنظير لحالة مأمولة.

وبعيدًا عن تاريخ مفهوم المجتمع المدني وتطوره فإن المفهوم الحديث أو الأكثر تداولاً في أوساط المهتمين بهذا الشأن، ومن خلال إطلاعاتي وبحثي، يمكن أن أوجزه في أن: المجتمع يجب أن تكون له حركة ذاتية حرة، ويكون فيه العمل التطوعي حرًّا، لا يتبع السلطة ولا يكون لها أية يد في تأسيسه، فالمجتمع المدني لم يعد هو فضاء المصالح المتصارعة أو المتنافسة فقط، كما هو الحال في كتابات المنظِّرين الأوائل، بقدر ما أصبح يعني: التعاون من أجل هدف مشترك عام.

ولنعترف أن المصالح الخاصة لن تختفي ولن تختفي المنافسة وإن اختلفت أشكالها ومجالاتها، وسواء كانت شريفة أم غير ذلك، ولكن هناك شيئًا جديدًا في مفهوم المجتمع المدني، بالإضافة إلى المفاهيم القديمة ألا وهو الوعي بالمصلحة العامة، مصلحة كل المجتمع وحماية حقوق أفراده والدفاع عنها ضد أية تجاوزات مهما كان مصدرها والتوعية والتوجيه، بل والتنبؤ بأي انحراف قد يؤثر في حركة المجتمع وتطوره؛ من أجل الرقي بأفراده وجماعاته بمختلف فئاتها.

إن المجتمع المدني الحديث يتكون من تلك الجماعات والمنظمات سواءٌ كانت رسمية أو غير رسمية، تتحرك باستقلالية عن الدولة والسوق. وأعني هنا بالرسمية ليست تابعة للدولة، ولكنها منظمات مدنية مرخصة من الدولة. وغير الرسمية غير المرخصة.

إذن فمفهوم المجتمع المدني مرتبط أشد الارتباط بمفهوم الحرية والمبادرة الحرة للفرد بوصفه فردًا خالصًا أو بوصفه عضوًا في جماعة، وهنا تبرز حقيقة أن المفهوم الحديث للمجتمع المدني جزء لا يتجزأ من الفلسفة القائمة على التعددية، والمبادرة الحرة والتشاور بين الأفراد والجماعات.

المجتمع المدني إذن هو المواطن في مقابل السلطة، أو لنَقُلْ: حرية المواطن في مقابل جبروت السلطة. فالمجتمع بالمفهوم السياسي هو: حاكم ومحكوم، أو دولة ومجتمع، وبين هذين يقع المجتمع المدني، فالدولة أو السلطة السياسية تحديدًا هي فضاء حركة الحكم، والمجتمع هو فضاء حركة الفرد أو المواطن أو المحكوم.

السؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بوجود مثل هذين القطبين وضرورتهما، بل يتعلق بمدى ودرجة اتساع فضاء هذا القطب أو ذاك القطب، فالعلاقة بين الفضائين هي أشبه ما تكون في النهاية بعلاقة صفرية في وطننا العربي بمعنى أن اتساع قطب الحاكم في مجتمعاتنا

العربية لابد وأن يكون على حساب الفضاء الخاص بالمجتمع المدني. فمفهوم المواطن والمواطنة: الذي يعنى انتقال الفرد من مجرد كونه وحدة اجتماعية خاصة إلى كيان سياسي يجمع بين الحقوق والواجبات، ما زال يواجه العديد من الصعوبات في الوطن العربي، وبالتالي فإن السلطة السياسية تتعمد تهميش دور منظمات المجتمع المدني من اتحادات وروابط ونقابات وجمعيات وغيرها من أشكال التنظيمات الاجتماعية.

والسلطة السياسية تتعمد تهميش تلك المنظمات والتضييق عليها بكل الوسائل والأساليب؛ لأن في شكل تكوينها واختيار قيادتها شكلاً ديمقراطيًا حقيقيًا من خلال تداول السلطة فيها، وفى مضمونه مبنية على العمل التطوعي الذي يحترم حرية الإنسان وكرامته، وبالتالي فمن خلال الشكل والمضمون يتضح لنا أن هذه التنظيمات غير مرغوب فيها في مجتمعات سلطوية، مهما تعددت مسمياتها وديكوراتها، ومن هنا تعمل السلطة السياسية في الوطن العربي على تهميش منظمات المجتمع المدني، بل وتمنع تكوينها؛ ولكني أقول: إن كل هذه المحاولات فاشلة؛ لأن هذه الجماعات وتنظيماتها آتية آتية شئنا أم أبينا لأنها البديل الحضاري في بعض الجوانب، وليس كلها؛ لبعض الأدوار التي كانت تقوم بها القبيلة في مجتمعاتنا العربية واختفت، فقامت بها هذه المنظمات.

ومحاربة تنظيمات المجتمع المدني من قبل بعض أفراد السلطة المستبدين هو نتاج طبعي لتكوينهم الاستبدادي الذي قد يكون من المفيد أن نتطرق إليه في كتاباتنا القادمة؛ ليعي مواطنونا وقارئونا مواصفات المستبد.

ثقافة المجتمع المدني .. في بلاد العرب

يتساءل الكاتبان «ألموند، وفيربا» في كتابهما الذي أصبح كلاسيكيًا في هذا المجال: لماذا تنجح الديمقراطية في بعض البلدان بينما تفشل في البعض الآخر؟ ومن خلال دراسة مقارنة للوضع في عدة بلدان كانت الإجابة تتلخص في أن أهم عنصر من عناصر التغيير في هذا الشأن هو ما سمياه بوجود أو عدم وجود الثقافة المدنية.

فإذا كانت الثقافة السياسية هي مجموع تلك القيم والمشاعر والغايات التي تحدد نظرة الفرد والجماعة إلى الشأن السياسي، ومن ثم السلوك السياسي، فإن الثقافة المدنية بصفتها جزءًا من الثقافة السياسية لهذا المجتمع أو ذاك؛ قيم من نوع خاص؛ قيم تقوم على التسامح والاحترام بين أفراد المجتمع الواحد بصفة خاصة.

وما سمياه «ألموند، وفيربا» بالثقافة المدنية هو بالتالي الأساس الذي يقوم عليه مفهوم آخر هو «القدرة المدنية» التي تعني مدى قدرة المجتمع على تغيير ثقافته، ومدى تقبله لذلك التغيير، كما تعني طبيعة العلاقة بين مكونات المجتمع الواحد احتواء أو إقصاء.

ومن هنا فإن الثقافة المدنية تعتمد على توفر مجموعة معينة من القيم يطلق عليها بعض المتخصصين الفضائلَ المدنيـة، وهـي في تصـوري.. تنقسم إلى ما يلي:

١. فضائل عامة: كالشجاعة وطاعة القانون والإخلاص.

٢. فضائل اجتماعية: كالاستقلالية والانفتاح.

٣. فضائل اقتصـادية: كـأخلاق العمـل والقـدرة علـى تأجيـل المتـع الذاتية، والقابلية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية.

٤. فضائل سياسية: كالقـدرة علـى احـترام الآخـرين، والاسـتعداد للمشاركة في الشأن العام.

ويضيف بعض الباحثين فضـائل وقيمًـا أخـرى مـن الممكـن إيجازهـا وتلخيصها في خمس فضـائل أساسـية هـي: العقلانيـة، والتسـامح، والفردية، والإخلاص، وطاعة القانون. وهذه الفضـائل وغيرهـا هـي الأساس الروحي -إن صح التعبير- لأي مجتمع فاعل، ولا يمكن أن ينشأ مجتمع فاعل دون وجود مثل هذه القيم.

ولو نظرنا إلى المجتمعات العربية من زاوية وجود مثل هذه الفضائل والقيم لوجدنا فقرًا شديدًا بشكل عام، رغم أن تعاليم ديننا الحنيـف تمثل مرجعية لهذه القيم وغيرها من القيم الإنسانية التي تسعى إلى سعادة الإنسان واحترام حقوقه ومراعاة كيفية تعامله مع غيره.

وإذا حاولنا أن ننظر في أسباب هذا الفقر لوجدنا أنه يرجع بالدرجة الأولى إلى ابتعادنا عن هذه القيم الإسلامية السمحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لتاريخ طويل وإرث ثقيل من السلطوية وسيادة ثقافة الإقصاء والتلقي.

وبنظرة سريعة للتاريخ العربي في هذا المجال يمكن القول بأن الدولة العربية ما زالت فئوية في بنيتها وسلوكها، حتى وإن لم يعلن ذلك رسميًا؛ إلا أنه لا يحتاج إلى برهان؛ ففي الأنظمة الملكية والجمهورية العربية الحديثة على السواء هناك دائمًا عائلة حاكمة بشكل ما، أو طائفة بعينها هي المهيمنة أو المميزة على غيرها من الطوائف، وإذا أردنا أن نصف هذا النمط من الحكم لقلنا إنه قائم على عدة أركان:

الركن الأول: المؤسسة التقليدية التي تهيمن على المقدرات.

الركن الثاني: المؤسسة الحديثة التي تساير الشكل الديمقراطي، وتعتبر واجهة للحكم والهيمنة.

الركن الثالث: الرئيس الذي يقف على رأس هاتين المؤسستين بحيث يلعب دور شيخ القبيلة أو الأب الروحي أو المتمنطق باسم الدين.

الركن الرابع: يتمثل في الزعامة الاجتماعية والسياسية، أي أن الرئيس يوصف بأنه الأب والمرشد والمصلح الاجتماعي.

أما الركن الخامس: وهو الأهم في التأثير السلبي على الثقافة المدنية الاجتماعية العربية فهو الإيمان بأن الرئيس لا يخطئ وإن أخطأ.

ولو جمعنا هذه الأركان الخمسة فأنني أعتقد أننا سنكون قادرين على فهم الآلية الحقيقية التي تعمل الأنظمة العربية من خلالها منذ وقت بعيد إلى الآن.

إن إرث الدولة السلطانية في الوطن العربي والعلاقة الأحادية الأبوية في معظم العلاقات الاجتماعية كليهما أسهم بدور كبير في نشوء ثقافة معينة في هذا المجال، هذه الثقافة هي ما يمكن تسميته بثقافة التلقي والانتظار في مقابل ثقافة المبادرة، فالفرد العربي وفق هذه الثقافة دائمًا في حالة انتظار أن يُعطَى أو يُمنح؛ ولكنه لا يبادر ويأخذ، وربما كان للدولة السلطانية الأبوية دور كبير في ترسيخ مثل هذه الثقافة، ولكن المشكلة أنها أصبحت جزءًا من العقل العربي ذاته، بحيث لو انتهت الدولة السلطانية وإرثها، فإن الموقف ذاته سيبقى فترة من الزمن -رغم تلاشي أسبابه- يؤثر في الثقافة المدنية العربية التي هي أساس الفكر والسلوك، وفي أي مجتمع مدني يفترض أن يكون صاحب مبادرة واستقلالية في الحركة، وبدونهما لا يمكن أن تكون للمجتمع المدني قيمة وجودية مؤثرة، ومن هنا تكمن إحدى معوقات الإصلاح في الوطن العربي.

لذلك سيكون موضوعنا القادم بإذن الله تعالى وتوفيقه عن هشاشة المجتمع المدني العربي.

قراءات حول البعد عن المضمون

أصبح العرب يشكلون الحلقة الأضعف على خريطة العالم الإسلامي، فمن بين مجموعة من الدول الإسلامية القوية التي تشمل إيران وتركيا وماليزيا وإندونيسيا وغيرها من الدول؛ تقبع الأقطار العربية وحدها لتمثل جزيرة التراجع على الخريطة الإسلامية.

وأطرح هنا سؤالاً حول الأسباب التي أدت بالمسلمين العرب إلى الوصول إلى هذه الحالة من التخلف عن ركب النهضة التي تشهدها الدول الإسلامية الأخرى عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا، وسأحاول بمساعدتكم أن أجيب على هذا التساؤل.

وأول ما يبرز في الذهن كسبب لتفسير هذه الحالة من التراجع هو اللغة التي ينطق بها العرب، فالاختلاف الظاهر بيننا وبين غيرنا من المسلمين يتمثل في اللغة العربية، وقد يقفز في ذهن البعض أن هذه اللغة تحمل جرثومة تخلف من نوع ما تصيب العقل العربي بمرض التخلف والتراجع.

الأمر يا سادة ليس كذلك على الإطلاق، فاللغة كائن حي يحيا بحياة الأمة التي تتحدثها، والعربية في ذاتها تعد من أرقى اللغات التي

عرفتها البشرية، ويكفي هذه اللغة شرفًا أنها لغة القرآن الكريم حيث بلغت فيه قمة البيان، بل الإعجاز التعبيري الموضوعي الرصين عن الرسالة الخاتمة التي ارتضاها الله للبشر.

لكن التسليم بهذه الحقيقة يجب أن لا يصرفنا عن التوقف أمام الطريقة التي يتعاطى بها أو يتعامل بها العرب مع هذه اللغة، فالطريقة في تصوري تقف كأحد الأسباب الكبرى المفسرة لحالة التراجع التي أصابت العقل العربي.

نحن للأسف نتعامل مع اللغة في معظم الأحيان -ولا أعمم هنا- كصوت أكثر مما نتعامل معها كمعنى، ولم يخطئ عبد الله القصيمي عندما وصف العرب عشية أحداث ١٩٦٧م بأنهم «ظاهرة صوتية»!

وقد شهدت هذه الظاهرة قدرًا كبيرًا من التضخم والامتداد في العصر الحالي حيث يرى الدكتور محمود خليل أن العرب، أمة في عمومها تهتم وتحتفي بالإيقاع الصوتي الذي يطرب الآذان أكثر من اهتمامها بالمعنى والمفهوم، بل لا يكاد المعنى يهم بعض أبنائها في شيء أصلاً، وقد كان العرب يتفاعلون بقوة مع القصائد بالفصحى التي تغنت بها أم كلثوم دون أن يفهم الكثير منهم معاني كلمات القصيدة، فما يهمهم هو الإيقاع الصوتي والطرب أكثر من أي شيء آخر.

والعجيب أن هذه الطريقة في التعامل مع اللغة تمتد إلى القرآن الكريم أيضًا الذي جعله الله إعجازًا في اللفظ والمعنى، ولنا أن نسأل أنفسنا كم منا يفهم معنى كلمات القرآن مثل كلمتي: «مسغبة، ومتربة» في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٦].

وقد يعيش البعض حياته كاملة حتى يلقى وجه ربه دون أن يعلم معنى كلمة «الصمد» في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ مع أنه ربما كانت سورة الإخلاص التي وردت فيها هذه الآية هي السورة التي كان يصلي بها ليل نهار.

لقد اعتاد العقل العربي للأسف في عصره الحديث والمعاصر على التلقي بالصوت أكثر من التلقي بالمعنى؛ لذلك نجد أن وعي وإحساس وتفاعل المعاني القرآنية في حياة المسلمين غير العرب أعلى بكثير من أشباههم من العرب؛ لأنهم ببساطة يتلقون القرآن كمعانٍ من خلال الترجمة، ويفلتون من الآفة العربية المرتبطة بتذوق اللغة بالأذن، وليس بالعقل والتفكير والتفتيش عما تحمله من معانٍ.

إذًا فأساليب المعرفة في وطننا العربي تعتمد على التلقي بالأذن والبصر أكثر مما تهتم بالتلقي بالذهن؛ لذلك فمن الطبيعي أن تكون الظاهرة

الأكثر تطورًا في بلاد العرب هي ظاهرة القنوات التلفزيونية الفضائية المتعددة إلى الحد الذي أصبح معه ليل العرب فضاءً تليفزيونيًا.

ويواصل الدكتور محمود خليل تحليله بإبراز أن السر الأكبر في هذه المشكلة بالأساليب التي ورثناها عن الأجداد في تعليم وتعلم اللغة العربية، وهى أساليب تعلي من الشكل على حساب المضمون، ويكفى في هذا السياق أن نشير إلى أن علمي النحو والصرف العربيين يركزان في الأساس على الشكل، فعالم النحو والصرف يهمه بالدرجة الأولى أن تدل الكلمات والجملة على الأوزان المعروفة في اللغة العربية، وأن تخضع للإعراب حتى ولو كانت لا تحمل معنى مثل تلك الجملة التي كنا نتعلمها في دراستنا الجامعية بمحاضرات اللغة العربية: «اشمأز المستعصي بصكاحته» فهي جملة فارغة المضمون والمعنى؛ لكنها تخضع لقواعد الإعراب، ففيها: فعل وفاعل وجار ومجرور ومضاف إليه، طبعًا هذا ليس نقدًا للنحو والصرف؛ ولكنه نقدًا لأسلوب تدريسه، من هنا ورثنا عن الأجداد فكرة أن الكلام صناعة وموهبة وخبرة، ولأننا كذلك، فقد أصبحت كل جهودنا أو جلها صوتية، المسؤول أو الحاكم لا يعمل لأنه متفرغ للخطب والتصريحات لوسائل الإعلام ليل نهار، والمواطن لا ينتج لأنه يعيش حالة من الحيرة حول ما يسمعه من أخبار الرياضة والرياضيين والأفلام والمسلسلات والفنانين والفنانات.

وفى وقفة جادة حول هذه التحليلات والقراءات وراء هذا الموضوع فأن ما تطرق له الدكتور خليل وغيره هو بالفعل من أهم أسباب تأخر العرب، ولكنني هنا أذكر أنه كان أيضًا من أهم أسباب عصر النهضة الإسلامية وعلينا أن نبحث لماذا نحن نغفل المضمون ونهتم بالشكل هل القضية هي في طبيعة لغتنا العربية أم هي موروث ثقافي يحرك العقل العربي نحو الشكل ويبعده عن المضمون لأنه لا يوجد شكل بدون مضمون حتى وإن كان هواء، لأن الشكل هو محتوى المضمون وإطاره ولأنه بالمضمون يتحدد الشكل ويميزه عن بقية المضامين.
وهنا يبرز السؤال: هل العيب في طرق وأساليب التعليم التي رسمت لنا بان نتعلم ونهتم بالشكل بعيدًا عن المضمون ؟ وهل هذا المسار رسم ليحقق تأخر هذه الأمة ؟

الموضوع فعلا يحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل ولكنني ختاما أريد أن أقول: إن المضمون يا سادة؛ يعنى المعرفة، والمعرفة تعني العلم، وتعني أيضًا الوصول إلى الطريق الصحيح في التعامل مع الآخرين. المضمون هو المعرفة، والمعرفة تعني احترام آدمية وكرامة الإنسان، وتعني السلوك الأخلاقي في التعامل مع الآخرين، وتعنى أيضًا مسؤولية الحاكم تجاه شعبه وأهله ومسؤولية المواطن تجاه مجتمعه وتقدمه وتطوره، فالمضمون والمفهوم يعني أيضًا الانتماء

الواعي للدين والوطن والمجتمع والشكل بأي حال من الأحوال يجب أن يعبر عن ذلك.

هوامش : اللغة وطغيان الظاهرة الصوتية : الدكتور عبدا لله القصيبى

النحو والصرف : الأستاذ الدكتور ياسين طربوش

اللسان وأذن هذا الإنسان : د محمود خليل